E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/AC.51/1998/L.7/Add.17
26 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الثامنة والثلاثون
١-٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الجزء الأول)

مشروع تقرير

إضافة

المقرر: السيد توماس شليزنغر (النمسا)

المسائل البرنامجية

التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ٢٨ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١ - نظرت اللجنة في جلستيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، المعقودتين في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، في تنقيحات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وكان معروضا على اللجنة مقترح يتعلق بالبرنامج ٢٨ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - وقد عرض وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المقترح وأجاب على الأسئلة التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣ - أعرب عن رأي مؤداه أن الأمم المتحدة قامت بدور فريد في التعاون الدولي من أجل التنمية وأن التنمية ينبغي أن تظل في مقدمة بنود جدول أعمالها. ويجب أن تنعكس هذه الأولوية العالية انعكاسا تاما في الخطة المتوسطة الأجل.

98-18307 260698 260698

٤ - وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للأمانة العامة، عند تناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أن تحافظ على نهج متوازن يتفق والأولويات التي تحددها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥ - وأعرب عن رأي مؤداه أنه تمشيا مع ما انتهت إليه المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت مؤخرا بشأن التنمية، ومنها الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة التي عقدتها الجمعية العامة بشأن جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في المسائل المشتركة بين القطاعات مثل تعبئة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، ونشر البيانات، وتبادل الخبرات، إلخ. وعلى ذلك ينبغي للأمانة العامة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإدماج هذه السياسات والأنشطة إدماجا تاما في أعمالها وأن تقوم بدور التنسيق اللازم في هذا الصدد.

٦ - وأعرب عن رأي مؤداه أن من الضروري التوسع في شرح الطريقة التي تعتزم بها الأمانة العامة تحسين التنسيق على نطاق المنظومة، وهو أمر حاسم بالنسبة لنجاح عملية تنفيذ البرامج وإنجازها بطريقة شاملة. كما أعرب عن رأي آخر تعلق بضرورة ضمان التنسيق الكافي لأنشطة التعاون التقني، وهو أمر ينبغي أن يظل إحدى أولويات الإدارة الجديدة، والتوسع في شرح مسألة تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا والتي لم تعالج المعالجة الكافية في السرد المقترح للبرنامج ٢٨.

٧ - وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي الإشارة في الفقرة ٢٨-٤ من التنقيحات المقترحة الى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ وأنه ينبغي التوسع في الإشارة الواردة في الفقرة ٢٨ - ٥ بشأن العمل المعياري للأمانة العامة ودورها في وضع المعايير؛ وأنه ينبغي إعادة النظر في الإشارة الواردة بالفقرة ٢٨-٦ إلى "وظيفة إدارة السياسة العامة" المنسوبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأنها قد تؤدي إلى خطأ في تفسير أحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة من حيث التعارض مع دور الجمعية العامة في تقرير السياسات.

٨ - وأعرب عن رأي مؤداه أن السرد فيما يتعلق ببرامج فرعية مختلفة ليس متسقا لأن بعض البرامج الفرعية تصف أهدافا وغيرها يعدد أنشطة. ومع تأييد الأهداف العامة الواردة في الفقرة ٢٨-٥، فقد كان هناك رأى مؤداه أنه سيكون من الصعب قياس مدى إنجازها إذا لم تكن هناك مؤشرات للأداء.

٩ - وأعرب عن القلق لتخفيض العدد الإجمالي للبرامج الفرعية من عددها الأصلي الذي بلغ ١٠ برامج فرعية في البرامج ٥ و ٧ و ٨ إلى ٨ في البرنامج ٢٨. وكان هناك رأى مؤداه أن هذا التخفيض قد تكون له آثار سلبية على تنفيذ الولايات الحالية. وبشكل أكثر تحديدا، فقد اعتبر أن إدماج البرامج الفرعية السابقة ٧-٤ و ٨-١ و ٨-٢ فيما يتعلق بها من البرامج الفرعية الجديدة ٢٨-٣ و ٢٨-٤ و ٢٨-٨ قد أدى إلى إضعاف الهوية المتميزة للأهداف كما وردت في الخطة المتوسطة الأجل الموافق عليها. وقد تلقت اللجنة تفاصيل يتبيَّن منها أن جميع ولايات وأهداف البرامج الفرعية السابقة قد احتفظ بها في البرامج الفرعية

ذات الصلة من البرنامج ٢٨. وتم التأكيد على أن إنشاء هيكل لإدارة واحدة كان مبررا لتوزيع المسؤوليات عن الولايات المتحدة وأدى إلى تجميع الموارد البشرية على نحو أفضل من أجل تحسين الأداء العام للبرنامج. كما أن إنشاء هذا الهيكل قد أقام صلات أوثق بين الأنشطة التحليلية والأنشطة المتعلقة بالسياسات والأنشطة التنفيذية.

١٠ - وأعرب عن القلق بشأن ما إذا كانت التنقيحات المقترحة قد استعرضتها الهيئات الحكومية الدولية المختصة. وقد أبلغت اللجنة بأنه في الوقت الذي عقدت فيه اجتماعات اللجان الوظيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ذات الصلة بالبرنامج لم تكن التنقيحات الحالية قد وضعت في صورتها النهائية. على أنه قد قدمت إلى هذه الهيئات إيضاحات مستفيضة فيما يتعلق بمبررات دمج الإدارات الثلاث. كما طلب الى هذه الهيئات إبداء رأيها فيما يتعلق بأثر التغييرات على تنفيذ كل من البرامج الفرعية.

١١ - وتم التأكيد على ضرورة أن توجه الإدارة عناية خاصة إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما نوقش ذلك في الفقرة ٢٨-٣. وأشير في هذا الصدد إلى أنه وإن لم تكن هناك برامج فرعية محددة تتناول هذه المسائل في إطار البرنامج ٢٨ فإن البرنامج ٦ بالخطة المتوسطة الأجل يتناول البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا، كما أن الشواغل المتعلقة بأفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وموضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتم تناولها في كل برنامج فرعي.

١٢ - وأعرب عن رأي مؤداه أن المسائل المتعلقة بالتنسيق والتعاون مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومع مؤسسات بريتون وودز، ينبغي إدراجها بوضوح حيثما يتطلب الأمر ذلك، وخاصة في البرامج الفرعية ٢٨-٣ و ٢٨-٤ و ٢٨-٨. وجرى التأكيد على أن هذا التنسيق وهذا التعاون ينبغي أن يتما وفقا لولايات هذه الأجهزة.

١٣ - وأعرب عن القلق لعدم إدراج مسألة الدين الخارجي في البرنامج ٢٨. وشرح للجنة أن الأونكتاد هو مركز التنسيق بالنسبة لهذه المسألة. وقيل إن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستواصل التعاون مع الأونكتاد في هذا المجال الهام، وخاصة كجزء من أعمالها المتعلقة بمسألة تمويل التنمية.

١٤ - وأعرب عن رأي مؤداه أنه ينبغي للإدارة أن تتصدى لمسألة الاضطرابات المالية الأخيرة في آسيا، وأن يكون الهدف من ذلك على وجه الخصوص هو زيادة إدراك مقرري السياسات لكيفية مواجهة مثل هذه الظواهر مستقبلا.

١٥ - وذكر أن مفهومي "المجتمع المدني" و"أفضل الممارسات" ينبغي تعريفهما تعريفا أفضل. وقيل في هذا الصدد إن تعبير "الممارسات الجيدة" أكثر ملاءمة من تعبير "أفضل الممارسات".

١٦ - وذكر أيضا أن الإشارات إلى الولايات التشريعية الرئيسية فيما يتعلق بالبرنامج والواردة في الفقرة ٢٨-٤ يمكن زيادة التوسع فيها بالإشارة إلى هيئات ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

١٧ - واقترح أن يقوم مديرو البرامج بالإدارة بشكل منتظم بتنظيم جلسات إعلامية غير رسمية للوفود التي يعنيها الأمر.

استنتاجات وتوصيات

١٨ - أوصت اللجنة بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الترتيبات المحتملة لوضع برنامج و/أو برنامج فرعي في الخطة المتوسطة الأجل بشأن الانعاش والتعمير فيما بعد انتهاء النزاع فضلا عن عملية الانتقال من تقديم الإغاثة الى التنمية.

١٩ - وأوصت اللجنة بالموافقة على التنقيحات المقترحة للبرنامج ٢٨ من الخطة المتوسطة الأجل مع إدخال التعديلات التالية:

الفقرة ٢٨-١

يستعاض عن عبارة ويوفر التوجيه في مجال السياسة العامة بعبارة يوفر الدعم لتطوير السياسة العامة

الفقرة ٢٨-٣

تضاف عبارة التنفيذ الفعال والمنسق لجدول أعمال القرن ٢١، مع مراعاة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧، فضلا عن بعد عبارة وعند تنفيذ البرنامج سيولى اهتمام خاص الى؛

الفقرة ٢٨-٥ (ج)

يستعاض عن الفقرة بعبارة

(ج) شجعت تنفيذ ما اتفق عليه من خطط أو استراتيجيات أو برامج أو مناهج عمل، بما في ذلك نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما، ورصدت، حسب الاقتضاء، تنفيذ ما اتفق عليه من خطط أو استراتيجيات أو مناهج عمل تضطلع الإدارة فيها بالمسؤولية عن مساعدة عمليات المتابعة والاستعراض الحكومية الدولية

الفقرة ٢٨-٥ (هـ)

تضاف عبارة ودون الإقليمي بعد لفظة الإقليمي

الفقرة ٢٨-٥ (و)

تضاف كلمة تشجيع بعد كلمة بهدف

وتضاف عبارة طبقا للقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، بطلب من الحكومات ووفقا لسياساتها الوطنية بعد عبارة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة

الفقرة ٢٨-٥ (ح)

يستعاض عن لفظة الترتيبات بلفظة التعاون

الفقرة ٢٨-٥ (ط)

يستعاض عن عبارة بما في ذلك بعبارة وبخاصة

الفقرة ٢٨-٦

يستعاض عن عبارة الحوار بشأن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بعبارة الحوار المتعلق بالسياسات في قضايا الاقتصاد الكلي

الفقرة ٢٨-٦ (د)

تضاف عبارة بشكل يتسق مع القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة، مع مراعاة دور وولايات المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. في نهاية الجملة الأولى

الفقرة ٢٨-٦ (هـ)

تضاف في نهاية الفقرة عبارة وتنفيذ خطة للتنمية.

الفقرة ٢٨-٧

تضاف في نهاية الفقرة عبارة على نحو يتسق مع إعلان ومنهاج عمل مؤتمر بيجين.

الفقرة ٢٨-٨ (ج)

يستعاض عن الفقرة بعبارة الإسهام في تطوير وتعزيز آليات حقوق الإنسان التي تتناول بالتحديد حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك تقديم الدعم التقني للفريق العامل المعني بإعداد البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو زيادة استخدام الآليات القائمة، ولا سيما في سياق تنسيق ومتابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين

الفقرة ٢٨-١١

يستعاض عن عبارة فضلا عن قرارات ومقررات اللجنة المعنية بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبتسخير الطاقة لأغراض التنمية ولجنة الموارد الطبيعية بعبارة فضلا عن القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن توصيات الهيئات المسؤولة عن الطاقة والموارد الطبيعية

الفقرتان ٢٨-١٣ (ب) و (ج)

تدمج الفقرتان بجعل الفقرة ٢٨-١٣ (ج) الجملة الأخيرة للفقرة ٢٨-١٣ (ب). ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة وفقا لذلك.

الفقرة ٢٨-١٣ (و)

تضاف في الجملة الأخيرة بعد عبارة للجمعية العامة، عبارة والدورة السادسة للجنة التنمية المستدامة ويعاد ترقيم الفقرة المنقحة ٢٨-١٣ (و) بوصفها الفقرة ٢٨-١٢ ويعاد تعيين حروف الفقرات اللاحقة وفقا لذلك

الفقرة ٢٨-١٣ (ح)

تضاف عبارة التعاون الدولي، ولا سيما بعد كلمة دعم

تضاف عبارة ودون الإقليمي بعد كلمة الإقليمي

الفقرة ٢٨-١٣ '١'، '٢'

يستعاض عن عبارة إدارة موارد المياه بعبارة تنمية موارد المياه وإدارتها واستعمالها

الفقرة ٢٨-١٤ (هـ)

يستعاض عن هذه الفقرة بالفقرة ٨-٨ (د) من الخطة المتوسطة الأجل الحالية

الفقرة ٢٨-١٨ (ب)

تضاف في نهاية الفقرة عبارة ورصد التغيرات في حالة الدين الخارجي وتحديد نهج واستراتيجيات ابتكارية لتذليل الصعوبات التي تواجهها البلدان التي تعاني من مشاكل خدمة الديون.

البرنامج الفرعي ٢٨-٨

يستعاض عن العنوان بعبارة الإدارة العامة والتمويل العام والتنمية

الفقرة ٢٨-١٩

يستعاض عنها بما يلي:

١٩-٢٨ هدف البرنامج الفرعي، الذي تتولى شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة تنفيذه، هو مساعدة المداولات الحكومية الدولية بشأن السياسات المتعلقة بدور الإدارة العامة والتمويل العام والاقتصاد العام في عملية التنمية. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة الى من ترغب من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز قدرتها على إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك هياكلها الأساسية التي تحتاج اليها في مجال تنميتها المؤسسية والخاصة بالموارد البشرية وتحليل السياسات وصنع السياسات، وفيما يتعلق أيضا بتنفيذ الالتزامات ذات الصلة المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. كما سيكفل البرنامج الفرعي التفاعل بين المداولات الحكومية الدولية والأعمال التنفيذية ذات الصلة التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الناشطة في هذا الميدان، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

الولايات التشريعية: البرنامج الفرعي ٢٨-٧

يضاف قرار الجمعية العامة ١٨٥/٥٢ - تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية.

- - - - -